الاستقراء، المنهجية العلمية والبحث اللساني العربي الحديث

بقلم : الدكتور ياسر سليمان
جامعة ادنبرة اسكتلندا

1) مقدمة :

يقول الأستاذ الفاسي الفهري في كتابه القيم «اللسانيات واللغة العربية : نماذج تركيبية دلالية» معلقا على وضع البحث اللساني العربي ما يلي :

«ومن أزمات البحث اللساني العربي ادعاء العلمية أو المنهجية. وهذه الظاهرة تأخذ أشكالا متعددة، من تصور خاطىء للافتراضات العلمية، إلى تصور خاطىء لما يعتبر تطبيقا لنظرية ما ... الخ».

وللتمثيل على ما يرمي إليه، يشير الفاسي الفهري إلى بعض المواقف والآراء التي تبناها وعبر عنها تمام حسان في مؤلفاته عبر على ما يزيد على ثلاثة عقود (نفس المرجع، ص 58) :

«فتمام حسان مثلا، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلية ونظرية العامل، والاعراب التقديري، وعددا من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد، بدعوى أن هذه الأشياء، في نظره، ليست من العلم، وإن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهر».

ليس هدفنا هنا أن نقيم الدليل أو نعطي الحجة لجمل ما يقوله الأستاذ الفاسي الفهري في الآراء اللغوية المختلفة للأستاذ الرائد تمام حسان. فنحن نترك هذه المهمة للفاسي الفهري الذي يجعل من آراء تشومسكي (Chomsky) اللغوية ركيزة ينطلق منها في تقييمه لآراء تمام حسان، وفي دراسته للغة العربية تركيبيا ودلاليا. إن هدفنا هنا هو رفد الاتجاه الذي اختطه الفاسي الفهري، والقائل بضرورة العودة إلى الأصول المنهجية التي يقوم عليها البحث اللساني العربي، إذا ما أردنا الكشف عن مدى علمية هذا البحث. وسنحاول استجلاء هذا الاتجاه بالتركيز على «أزمة» منهجية من أزمات البحث اللساني العربي والمتمثلة في اعتبار الاستقراء صفة أساسية لا بد من توافرها في الدراسات اللغوية، قديمها وحديثها، كشرط لوسمها بالعلمية، وذلك انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن الاستقراء منهج العلم بلا منازع. وهذا الاتجاه نراه متمثلا في تقييم الدراسات النحوية العربية القديمة في بحث الدكتور عادل سلمان «الاستقراء في النحو» الذي يصرح به أن النحاة العرب اعتمدوا «المنهج الاستقرائي في وضعهم أصول النحو العربي وقواعده، وهو منهج قويم يعتمد على تتبع كلام العرب في منابعه الأصلية، وتسجيل القوانين النحوية

التي يخضع لها نظام العربية في تراكيبها المختلفة» (ص 142).

وبالرغم من تركيزنا بالدرجة الأولى على الأرضية التحتية للمنهج اللغوي عند تمام حسان، إلا أنا سنشير إلى منهج غيره من أساتذة البحث اللساني العربي الذي يعتد بهم، كالاستاذ صبحي الصالح مثلا الذي اشتهر كتابه **دراسات في فقه اللغة** شهرة واسعة. أما سبب تركيزنا على تمام حسان فنابع من اعتقاد هذا الباحث أن الاستقراء صفة جوهرية من صفات العلوم، بما فيها العلوم اللغوية، ومن إصراره على ضرورة اتخاذ هذا الاتجاه منهجا يتبعه البحث اللساني العربي إذا ما أريد له الاتسام بالعلمية والرقي إلى مصاف العلوم التي لا يعتور علميتها أدنى شك. فقد دعا تمام حسان إلى هذا المنهج في كتابه **اللغة بين المعيارية والوصفية**، المنشور في الخمسينات من هذا القرن، ومن ثم في كتابه **الأصول** الذي نشر في الثمانينات، الأمر الذي يوضح اتساق المؤلف في موقفه على مدى ربع قرن أو يزيد، وذلك بالرغم من التغيير الجذري الذي مرت به الدراسات اللغوية في الغرب في كافة المجالات. أما السبب الآخر لتركيزنا على تمام حسان فينبثق من الدور الرائد والقيادي الذي لعبه هذا الباحث في بعث روح الدراسات اللسانية عند كثير من اللغويين العرب على مدى ربع قرن أو يزيد. فقد تتلمذ على يديه كثير من هؤلاء، مستفيدين أيما استفادة من دوره الطليعي في محاولة تقليص الهوة التي كانت، ومازالت، تقوم بين البحث اللساني العربي المعاصر والدراسات اللغوية الحديثة في الغرب. فإذا ما زاوجنا بين السببين الآنفي الذكر، تبينت لنا معالم الدور الفعال الذي لعبه الدكتور تمام حسان في تشكيل الأرضية المنهجية التي يرتكز عليها البحث اللساني العربي.

2) الاستقراء والمنهجية العلمية في البحث اللساني العربي

كنا قد أشرنا للأستاذ صبحي الصالح في مقدمة هذا البحث. فالأستاذ صبحي الصالح من أهم الداعين إلى اعتماد الاستقراء قاعدة للبحث اللساني في مجال فقه اللغة، وذلك لاتصاف الاستقراء بالمنهجية العلمية في رأيه. يقول الأستاذ صبحي الصالح في كتابه **دراسات في فقه اللغة** ما يلي (ص 35) :

«لقد بات لزاما علينا تجديد البحث في فقه اللغة، فليس يعنينا أن نتقصى أصل اللغة الغامض المجهول، وليس علينا أن نعلل كل صوت لغوي أو رمز دلالي على وجه الحكمة كيف وقع، وبأي لغة ينطق، بل يعنينا أن نتابع التطور اللغوي كيف حدث، بعد إحصائه واستقرائه وملاحظته ومقارنة بعض مظاهره ببعض، وعلينا أن نبدأ بجمع ما يمكننا من المعلومات عن اللغات الإنسانية المختلفة لنخرج أخيرا بالسنن العامة والقوانين الثابتة في علم اللغة العام، وفي ضوئها خصائص لغتنا المدروسة بطريقة وصفية استقرائية، كصنيعنا هنا في فقه اللغة العربية».

والاستقراء في رأي صبحي الصالح ليس غريبا على الدراسات اللغوية العربية، فقد ارتضاه العرب الأوائل منهجا في بحثهم اللغوي على حد قوله (ص 26) :

«لقد انتهى فقهاء اللغة اليوم إلى أن وظيفة اللغوي هي «وصف الحقائق لا فرض القواعد»، وتلك وظيفة لم يفهمها أحد على حقيقتها مثلما فهمها وطبقها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين، إذ انشأوا في فجر الاسلام يجمعون اللغة ورواياتها، ويمحصون نصوصها كل التمحيص، ويخضعونها لطرائق الاستقراء، ليخرجوا منها بما يسمونه ـ سنن العرب في كلامها ـ».

إلا أن هذا المنهج سرعان ما تقهقر وتراجع عندما حل محله القياس اللغوي (ص 26-27) :

«يمكننا القول إذن : أن منهج فقه اللغة عند العرب بدأ وصفيا استقرائيا، تقرر فيه الوقائع في ضوء النصوص، لا تفرض على أحد ولا يقضى بها على أحد. ولكن هذا المنهج السليم سرعان ما انحرف واعتوره الضعف منذ أن استبدل العرب القواعد بالحقائق، والمعايير بالوقائع، والالزام المتسلط بالوصف الدقيق الأمين...».

موقف صبحي الصالح هذا مبني على مقولة أساسية تربط بين المنهجية العلمية والاستقراء في الدراسات اللغوية ربطا وثيقا لا تنفك عراه. ولهذه المقولة أبعاد أخرى، أولها القول بتلازم الوصفية والاستقراء وثانيها التأكيد على التحام المعيارية بالقياس. ونحن نرى هذين البعدين بوضوح في كتاب تمام حسان **اللغة بين المعيارية والوصفية**، وإن كنا سنركز على البعد الأول هنا وذلك لعلاقته الصميمة بلب موضوع هذه الدراسة. يقول تمام حسان في هذا الكتاب (ص 166) :

«وإن الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتقعيد لا يكون إلا بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها...

وإننا إذا رجعنا إلى تاريخ الدراسات اللغوية العربية لم نجدها تحيد كثيرا عن هذا الطريق إلا فيما يختص ببعض الغلطات المنهجية الخاصة. أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظا أبد الدهر».

فتمام حسان يتفق مع صبحي الصالح في اعتبار الاستقراء، ومن ثم المنهجية العلمية، صفتين مترادفتين، بل متحدتين، من صفات الدرس اللغوي العربي في مراحله الأولى قبل تفشي القياس والمعيارية. ويعود تمام حسان إلى هذا الموضوع متناولا إياه بالبحث المستوفي في كتابه **الأصول** الذي يقدم فيه دراسة لإبيستيمولوجية الفكر اللغوي العربي في مجالات النحو وفقه اللغة والبلاغة. والركيزة الأساسية التي يبني عليها تمام حسان نتائجه في كتابه هذا هي الفرق بين ما يسميه «العلم المضبوط» و«العلم غير المضبوط» أو بين «الصناعة» و«المعرفة» على التوالي. وللعلم المضبوط في رأي تمام حسان خصائص محددة يبينها الشكل الآتي (نفس المرجع، ص12) :

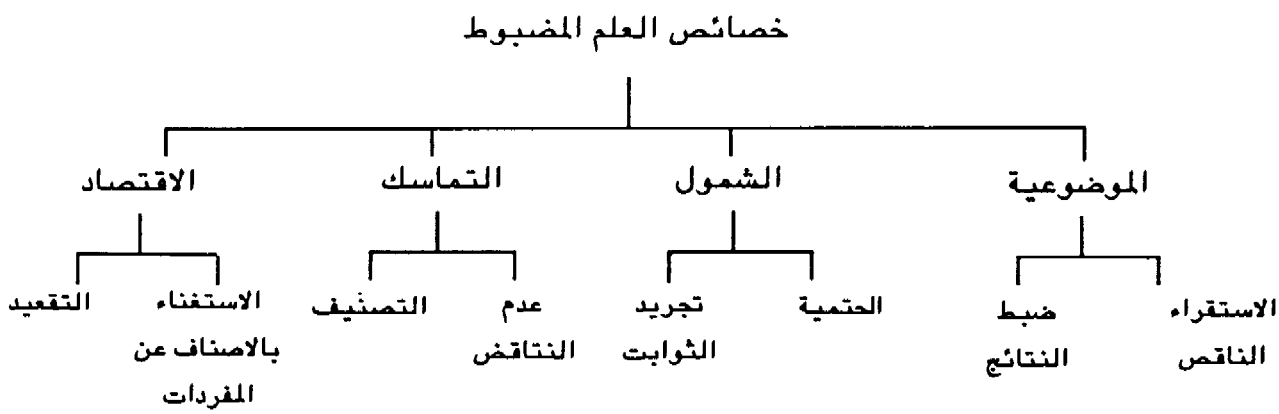

شكل رقم (1)

إن أول ما يسترعي انتباهنا في هذا الشكل هو قصر مفهوم الاستقراء في «العلم المضبوط» على «الاستقراء الناقص» الذي يحدده تمام حسان بقوله : «والمقصود [بالاستقراء الناقص] إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالقليل عن الكثير» (**الأصول** ص 13). ويختلف هذا النوع من الاستقراء عن الاستقراء التام الذي يعتبره تمام حسان صفة من صفات «العلم غير المضبوط». فالاستقراء التام كما يشرحه تمام حسان هو «العد والإحصاء كما يحدث عند تعداد سكان البلاد، أو عند إحصاء الكلمات الدخيلة في اللغة» (نفس المرجع والصفحة). وثاني ما يسترعي انتباهنا في شكل رقم(1) هو الدمج بين شقين من خصائص العلم : الشق الأول يتعلق بالمسار أو المنهج الذي ينبغي أن يتبعه العلم المضبوط، والثاني في السمات أو الشروط التي يجب أن تتوافر في النتائج التي يتم الحصول عليها بتطبيق هذا المنهج. ويمثل الشكل التالي هذين الشقين :

خصائص العلم المضبوط

الموضوعية		الشمول		التماسك		الاقتصاد	
منهجية	نتائجية	منهجية	نتائجية	منهجية	نتائجية	منهجية	نتائجية
. الاستقراء الناقص . ضبط النتائج	- -	تجريد الثوابت	الحتمية	التصنيف	عدم التناقض	التقعيد	الاستغناء بالاصناف عن المفردات

شكل رقم (2)

لو محصنا النظر في هذا الشكل لتبين لنا بسهولة إمكانية ترتيب الخصائص المنهجية للعلم المضبوط على شكل خطوات منظمة تتبع الواحدة منها الأخرى بالتسلسل التالي :

الاستقراء الناقص ← تجريد الثوابت ← التصنيف ← التقعيد ← ضبط النتائج

إن هذا التصور لمسار منهج العلم المضبوط، بما في ذلك الدراسات اللغوية، لا يختلف من حيث الجوهر عن المسار الذي دعا إليه تمام حسان في كتابه **اللغة بين المعيارية والوصفية** حيث يقول (ص 166) بأن «الاستقراء والتقسيم والاصطلاح والتقعيد لا يكون إلا بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها». ولعله من المفيد قبل متابعة منهجية العلم هذه في الصفات اللاحقة، أن نطرح تصورا شاملا لطبيعة البحث اللساني عند تمام حسان معتمدين على ما ورد في هذا المجال في كتابه **الأصول واللغة بين المعيارية والوصفية** (شكل رقم 3).

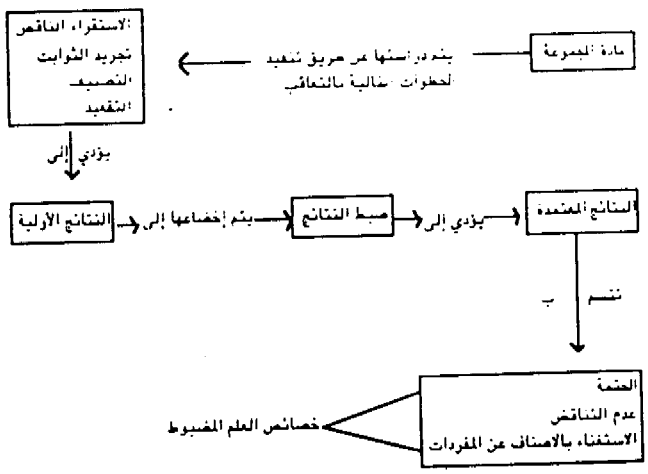

(شكل رقم 3)

لنعد الآن إلى منهجية العلم المضبوط عند تمام حسان، محاولين إلقاء مزيد من الضوء عليها بمقارنتها مع منهجية العلم الطبيعي كما يعرضها لنا الدكتور فؤاد زكريا في كتابه **التفكير العلمي**. ففي الفصل الأول من هذا الكتاب يرصد المؤلف خطوات المنهج العلمي في ميادين العلم الطبيعي المختلفة على النحو التالي :

ـ «يبدأ المنهج العلمي بمرحلة ملاحظة منظمة للظواهر الطبيعية التي يراد بحثها» (ص 13).

ـ «وتأتي بعد الملاحظة مرحلة التجريب، حيث توضع الظواهر في ظروف يمكن التحكم فيها، من تنويع هذه الظروف كلما أمكن» (ص 33).

ـ «وفي كثير من الحالات، يلجأ العلم بعد الوصول إلى النظرية العامة، إلى الاستنباط العقلي : إذ يتخذ من النظرية نقطة ارتكاز أو مقدمة أولى، ويستخلص منها بأساليب منطقية ما يمكن أن يترتب عليها من نتائج. وبعد ذلك يقوم مرة أخرى بإجراء تجارب من نوع جديد، لكي يتحقق من أن هذه النتائج التي استخلصها بالعقل والاستنباط صحيحة. فإذا ماأثبتت التجارب صحة تلك النتائج كانت المقدمات التي ارتكز عليها صحيحة، أما إذا كذبتها، فإنه يعيد النظر في مقدماته، وقد يرفضها كليا أو يصححها عن طريق إدماجها في مبدأ عام» (ص 33-34).

يمكننا تمثيل هذا التصور لمنهجية العلم الطبيعي على الشكل التالي :

ظواهر طبيعية ← ملاحظة منظمة ← تجريب ← نظرية ← استنباط عقلي ← نتائج ← تحقق من الصحة

شكل رقم (4)

تتمثل منهجية العلم عند تمام حسان (شكل 3) مع نظيرتها عند فؤاد زكريا (شكل 4) في اعتبار «المادة الخام»، سواء كانت أحداث لغوية أم ظواهر طبيعية، نقطة البداية في البحث العلمي. كما تتفق هاتان المنهجيتان في النص على تعاقب خطوات البحث العلمي بشكل متسلسل، لاتسبق خطوة فيها خطوة أخرى، خاصة عند تمام حسان. أما الاتجاه الذي تسير فيه المنهجيتان فهو الانتقال من الخاص، أو ما يسميه تمام حسان «المفردات»، إلى العام، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن العام عند تمام حسان هو **القاعدة** بينما هو **النظرية** عند فؤاد زكريا.

والنظرية بطبيعة الحال تختلف عن القاعدة من حيث كونها أكثر تجريدا واتساعا، لدرجة لا يمكن معها وصف النظرية على أنها مجرد مجموعة من القواعد. ولعل مرد هذا الاختلاف بين تمام حسان وفؤاد زكريا، هو أن الأول لا يعتبر **التفسير** هدفا من أهداف العلم، بل نراه يصر في مؤلفاته على وجوب التزام **الوصف** كهدف للعلم لا يتعداه، خوفا من الانجراف في تيار الغيبيات. وللتمثيل على موقفه هذا نقتطف ما يلي من كتابه **اللغة بين المعيارية والوصفية** (ص 44) :

«إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولا وآخرا بالإجابة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والحكمة الإلهية والبحث عن في وجود الظواهر».

ويرتبط بهذا الاختلاف اختلاف آخر : فبينما يعترف فؤاد زكريا بالدور الذي يلعبه الاستنباط العقلي في ميدان العلوم الطبيعية، ينتفي هذا الدور في ميدان العلم المضبوط، بما في ذلك البحث اللساني، عند تمام حسان. والسبب في غياب الاستنباط عند تمام حسان هو التزامه بالوصف، ورفضه للتفسير، كهدف من أهداف العلم المضبوط، وذلك خوفا من فتح الباب على مصراعيه للمعيارية التي فتكت في

جسم البحث اللساني العربي في مراحله المتأخرة على الخصوص، كما فتكت في الدراسات اللغوية في الغرب حتى مطلع هذا القرن.

بالرغم من اتفاقنا مع تمام حسان في رفضه للمعيارية في الدرس اللغوي العربي ؛ إلا أنا نخالفه الرأي في أمرين هامين : الأول، إصراره على إلغاء التفسير كهدف للعلم يتعدى حدود الوصف، والثاني إسقاطه الاستنباط من منهجية العلم المضبوط. نحن في هذا نتفق مع الفاسي الفهري الذي بدأنا بحثنا بالإشارة إليه. كما ونتفق مع تشومسكي ومؤيديه الذين يعتبرون التفسير والاستنباط لبنات أساسية لا يمكن أن يتم البحث اللساني بدونها. فالتفسير لا يؤدي بالضرورة إلى الانزلاق في هوة الغيبيات. وبالمثل لا يؤدي الاستنباط ضرورة إلى دخول المعيارية في البحث اللساني. وبالاضافة إلى هذا لم نجد حتى الآن بين فلاسفة العلم من يرفض التفسير والاستنباط رفضا تاما في ميدان العلوم المضبوطة، وعلى رأسها طبعا العلوم الطبيعية.

3 الاستقراء والدراسات اللغوية في الغرب

ساد الاستقراء في الدراسات اللغوية في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، في النصف الأول من هذا القرن. وكان بلومفيلد (Bloomfield) أول من دشن دعائم الاستقراء بصورة أكيدة في البحث اللساني الحديث. فنراه يقول في كتابه **اللغة** (Language) ما ترجمته (ص : 20) : «تعتبر التعميمات الاستقرائية التعميمات الوحيدة ذات الشأن» في الدراسات اللغوية. وتبعه في هذا الخط تلاميذه عامة، بمن فيهم هارس (Harris) وهوكيت (Hockett). فقد أكد هذا الأخير في كتابه **مساق في اللغويات الحديثة** (A Course in Modern linguistics) ضرورة اتباع الاستقراء منهجا في الدراسات اللسانية الحديثة. فالدراسات اللسانية عند أتباع بلومفيلد تمر بمراحل تشبه تلك التي ينص عليها تمام حسان في كتابه الأصول، ألا وهي الملاحظة، فالتجريد، فالتصنيف، فالتقعيد وأخيرا التحقق من الصحة. والاستقراء كما نراه متمثلا في مدرسة بلومفيلد وأتباعه، المسماة أحيانا بالوصفية يشتمل هذه المراحل أو الخطوات جميعا.

ومن اللغويين الغربيين الذين يتخذون الاستقراء منهجا لهم في بحوثهم اللسانية اللغوي الأمريكي المشهور بايك (Pike) صاحب النظرية التاجيمية (Tagmemics) الذي يؤكد على ضرورة اتباع الملاحظة والتجريد والتصنيف والتقعيد بصفتها خطوات تحكم مسار البحث اللغوي السليم. وقد شرح والتركوك (Walter Cook) الأساس الاستقرائي الذي تقوم عليه هذه النظرية منهجيا في مطلع كتابه **مقدمة في التحليل التاجيمي** (Introduction to Tagmemic Analysis) ولهذه النظرية أتباع كثيرون في أمريكا الشمالية.

أما في بريطانيا، فيبدو الاستقراء واضحا عند فيرث (Firth)وعند هاليدي (Halliday)، خاصة في المراحل الأولى لنظرية هذا الأخير. وقد شرح دكسون (Dixon) في كتابه **العلوم اللغوية والمنطق** (Linguistic Science and Logic) الأساس المنهجي لنظرية هاليدي كما يلي (ص : 11-12) :

«نقول إن المادة الخام للعلم هي الملاحظات المفردة [المفردات عند تمام حسان]. وعندما يلاحظ العالم وجود نمط مشترك يربط بين كل مجموعة من المفردات، يبدأ بمقارنة هذه الأنماط ببعضها البعض وباكتشاف درجة التلازم بينها. أما النظرية فيتم الحصول عليها بتعميم يتم إجراؤه على الأنماط المتلازمة. ولذا يمكن اعتبار النظرية على أنها تجريد مستمد من مجموعة المفردات».

لا بد قبل الانتقال إلى الجزء التالي من هذه الدراسة من توضيح اختلاف اصطلاحي بين اللغويين الغربيين وتمام حسان. فاللغويون الغربيون يستعملون اصطلاح الاستقراء للتدليل على كافة الخطوات المنهجية للبحث اللساني عندهم، ابتداء بالملاحظة وانتهاء بالقاعدة أو النظرية. إن هذا الخلاف لا يمس بأي شكل من الأشكال الأرضية الاستقرائية المشتركة التي يقف عليها تمام حسان والوصفيون الغربيون على اختلاف مذاهبهم، هذا وإن كنا نفضل استعمال اصطلاح الاستقراء على النمط اللغوي الغربي لاتفاق هذا الاستعمال مع الممارسة الثابتة في فلسفة العلم.

4) الاستقراء : نظرية نقدية

لو نظرنا إلى الاستقراء نظرة فاحصة لتبين لنا أن هذا المنهج عرضة لانتقادات كثيرة من جوانب مختلفة. فليس صحيحا أن الباحثين في مجالات العلوم المختلفة، الطبيعية منها والإنسانية، حتى أولئك الذين يجاهرون باعتمادهم على الاستقراء، يتبعون خطوات هذا المنهج بالترتيب والتسلسل الذي نراه في شروحات الاستقرائيين. لقد قال بهذا الرأي فيلسوف العلم المشهور بوبر (Popper) بعد دراسة مستوفية لطبيعة الاستقراء ولطبيعة العمل العلمي، سواء على مستوى النظرية أو التطبيق. ويؤيد بوبر في رأيه هذا حشد كبير من العلماء وفلاسفة العلم، كهانسون (Hanson) مثلا. فكثيرا ما يعتمد علماء الطبيعة على حدسهم في القفز إلى النتائج دون المرور بمراحل الاستقراء المختلفة، مع إصرارهم بالطبع على تعريض ما يتوصلون إليه من نتائج ونظريات لعملية الدحض (falsification) عن طريق مواجهة نظرياتهم ونتائجهم هذه بالظواهر التي ترمي إلى وصفها وتفسيرها. والعمل العلمي الخلاق الذي يدفع بعجلة التطور في ميدانه، عادة ما يضم عناصر لا منطقية ولا واعية تواكب الطبيعة المنطقية للتصورات العامة. وهناك حالات كثيرة تقدم الدليل على دور التصورات الأولى «اللاواعية» والمبررات العاطفية، والتنوعات المزاجية، والقفزات الحدسية، وحسن الحظ أو سوئه، والاحتفاظ غير المبرر منطقيا ببعض الأفكار ـ رغم كونها تصطدم بالحجة التجريبية ـ وإهمال نظريات توضح بسرعة الألغاز التجريبية. والأمر لا يختلف في هذا المجال عنه في الدراسات اللسانية، على غير ما يدعو إليه تمام حسان أو دكسون أو أتباع بلومفيلد، مثلا. فنحن إذا اعتمدنا على ما يقوله تمام حسان عن منهجية العلم المضبوط لا نملك إلا أن نسقط من ميدان هذا العلم كثيرا من النظريات العلمية، بما في ذلك نظرية تشومسكي، لا لشيء إلا لأنها لا تتبع خطوات البحث العلمي كما ينص عليه الاستقرائيون.

ويرفض بوبر وغيره من فلاسفة العلم، كشالمرز (Chalmers) وهانسون، المذهب الاستقرائي الذي ينص على اعتبار الملاحظة البكر خطوة المنهج العلمي الأولى. فالملاحظة بطبيعتها ليست عشوائية، بل إنها عملية منظمة تهتدي بوجهة نظر (point of view) مهما كانت وجهة النظر هذه كامنة. فالظاهرة الواحدة قد تدرس من جوانب مختلفة، اعتمادا على وجهة نظر الباحث الذي يقوم بدراستها. لقد قال بهذا الرأي فؤاد زكريا في حديثه عن سمة التنظيم في التفكير العلمي في كتابه **التفكير العلمي** (ص 28) :

«العلم مليء بالحوادث المتشابكة المتداخلة وعلينا ... أن نستخلص من هذا التشابك والتعقيد مجموعة من الوقائع التي تهمنا في ميداننا الخاص. وهذه الوقائع لا تأتي إلينا جاهزة، ولا تحتل جزءا منفصلا من العالم الصِقَت عليه بطاقة اسمها «الكيمياء» أو «الفيزياء»، بل إن مهمتنا في العلم هي أن نقوم بهذا التنظيم الذي يمكننا من أن ننتقي من ذلك الكل المعقد ما يهمنا في ميداننا الخاص».

فعملية الانتقاء التي يتحدث عنها فؤاد زكريا عملية واعية تعتمد على وجهة نظر أو موقف معين، شئنا ذلك أم أبينا. فبدون وجهة نظر لا يمكننا أن نبدأ عملية الملاحظة بشكل منظم فعال، سواء في مجال العلوم الطبيعية أم الإنسانية. لقد أدرك دي سوسير (de Saussure) هذا الأمر منذ بداية الدراسات اللسانية الحديثة، التي هو رائدها الأول بلا منازع، في مطلع القرن العشرين، عندما صرح في كتابه **مساق في الدراسات اللغوية** (Course in modern linguistics) «إن وجهة النظر تسبق الظاهرة المدروسة» (ص 8). وللتمثيل على ذلك أقول : لو قلت لطلابي «لاحظوا» لقالوا : «ماذا تعني ؟ ما الذي تريد منا أن نلاحظه ؟» أو شيئا من هذا القبيل. ولو قلت لطلابي «لاحظوا غرفة مكتبي»، لقالوا « ماذا تريد منا أن نلاحظ فيها : جدرانها ؟ أم المقاعد الموجودة فيها ؟ أم ماذا ؟» لكني لو قلت لهم «لاحظوا الكتب الموجودة في مكتبي، بأي اللغات كتبت ؟»، لكان طلبي هذا واضحا لديهم، مما يسهل عليهم تنفيذ المهمة التي أوكل إليهم القيام بها. وما السبب في ذلك إلا أني حددت لهم موضوع الملاحظة (الكتب الموجودة في مكتبي) ووجهة النظر التي ينبغي عليهم مراعاتها في وضع عملية الملاحظة موضع التنفيذ (اللغات التي كتبت بها الكتب). وبالمثل لو أراد باحث دراسة اللغة العربية الفصحى، فإنه لا يبدأ بملاحظة هذه اللغة بكليتها، بل نراه يحدد لنفسه جانبا منها يجعله موضوعا للدراسة من وجهة نظر معينة. ووجهة النظر هذه قد تكون فرضية معينة تتعلق بجانب لغوي اجتماعي، أو تاريخي، أو لغوي نفسي، الخ. وهو بعد هذا لا يتبع بالضرورة خطوات المنهج العلمي كما ينص عليها تمام حسان، بل عادة ما ينتقل من مرحلة إلى مرحلة دون ترتيب أو تسلسل.

ليس في هذا ما يشين العلم، وليس فيه ما يهدد موضوعية نتائجه. فموضوعية نتائج العلم لا تتأتى ضرورة عن طريق اتباع خطوات المنهج الاستقرائي واحدة واحدة، بترتيب معين، بل بإخضاعها لمعايير معينة (criteria)، حتى إذا ما انطبقت عليها هذه المعايير قطع بموضوعيتها. وهذا معناه ضرورة تحويل الاهتمام من منهجية العلم إلى المعايير التي يجب أن تتوافر في نتائج العلم. وأهم هذه المعايير على الاطلاق في رأينا هو القدرة على إخضاع النتائج لعملية «الدحض» بهدف إثبات عدم صحتها، وإذا ما فشلنا في إثبات ذلك، فإنا لا نقطع بصحتها، بل نقول أنه يعتد بها حتى يتم إثبات خطئها. وهذا معناه أن النتائج، أيا كانت، تبقى عرضة للدحض وإثبات خطئها مهما ترسخت دعائمها تجريبيا أو نظريا. وبالطبع فإن العالم يعترف بخطأ نتائجه إذا ما نجحت عملية الدحض في إثبات ذلك.

إن الفرق بين التحقق من الصحة (verification) والدحض (falsification) فرق شاسع. فالغاية من العملية الأولى المرتبطة بالاستقراء إثبات الصحة، أما الغاية من الثانية فإثبات الخطأ، انطلاقا من الرأي القائل بانتفاء وجود أية ضمانة تضمن عدم إثبات خطأ ما تم الحكم بصحته. لقد أدرك الاستقرائيون هذا الأمر منذ زمن بعيد، إلا أنهم انبروا يقدمون الحجة بعد الحجة لدعم رأيهم. قالوا في البداية إن الصحة تنسحب على النتائج من المفردات التي تبنى عليها، بمعنى أنه إذا كانت المفردات صحيحة فلا بد أن تكون النتائج المبنية عليها ضمن المنهج الاستقرائي صحيحة أيضا. لقد عرفت هذه الحجة في فلسفة العلم باسم **التبرير المنطقي للاستقراء**.

كان هيوم (Hume) الاستقرائي المذهب أول من رفض هذا النوع من التبرير، حيث بنى موقفه على الرأي الذي سقناه في الفقرة السابقة، أي انتفاء وجود أية ضمانة تضمن عدم إثبات خطأ ما تم الحكم بصحته. فشروق الشمس منذ الأزل حتى يومنا هذا لا يشكل ضمانة تكفل شروقها في

المستقبل، القريب أم البعيد، وبالمثل لا تضمن صحة النتائج صحة المقدمات أو المفردات التي تنبثق منها. ففي المثال التالي يتضح أن صحة النتيجة لا تنسحب على مقدمتيها لكونهما غير صحيحتين :

مقدمة 1 : كل عربي شاعر
مقدمة 2 : ت. س. إليوت عربي

نتيجة : ت. س. إليوت شاعر

كما رفض هيوم ما يسمى في فلسفة العلم **بالتبرير التجريبي** للاستقراء. وفحوى هذا التبرير أن الاستقراء منهج يمكن الاعتماد عليه في الحصول على نتائج صحيحة في المستقبل لكونه قد حصل مثل هذه النتائج في الماضي. لقد أشار هيوم إلى أن هذا التبرير هو نفسه استقراء، نظرا لاعتماده على رصد الحالات المفردة التي استطاع فيها الاستقراء الاتيان بنتائج صحيحة في الماضي ثم تعميم هذه الحالات أو صياغتها على شكل نتيجة تقول بقدرة هذا المنهج على تحصيل نتائج صحيحة في المستقبل. وبعبارة أخرى، ليس هذا التبرير التجريبي للاستقراء إلا استقراء، ولذا لا بد من تبريره هو نفسه. ويمكننا أن نضيف إلى ما قاله هيوم في رفض التبرير التجريبي أن دعاة هذا التبرير يتناسون الحالات الكثيرة التي فشل فيها الاستقراء تحصيل نتائج صحيحة بالرغم من نجاحه، في رأيهم، في الحصول على مثل هذه النتائج قبل ذلك.

وجد هيوم نفسه، وهو الاستقرائي النزعة، في وضع لا يحسد عليه أحد فلسفيا. فكيف يقبل بالاستقراء وقد أثبت أن هذا المنهج لا يضمن، على غير ما يدعي أتباعه، تحصيل نتائج صحيحة كلما طبق ؟ وللخروج من هذا المأزق قدم هيوم تبريرا جديدا للاستقراء يسميه بوبر **التبرير النفسي**، فحواه أن الاستقراء منهج سليم لاتفاقه مع الطبيعة الإنسانية، وذلك لأن الإنسان بطبعه يفكر بطريقة استقرائية. فالطفل مثلا يتعلم أن النار تشكل خطرا عليه بالتعميم من تجارب مفردة يمر بها في حياته.

ليس هدفنا هنا تقديم دحض شامل لهذا التبرير، خاصة فيما يتعلق باستقرائية التفكير عند الطفل، بل لعله يكفينا، اعتمادا على بوبر، أن نؤكد ميتافيزيقية هذا التبرير وضبابيته، الأمر الذي لا يسمح لنا برَوْزه بصورة محكمة. كما ونذهب مع بوبر في رفضه لهذا التبرير لأنه يعتبر المعرفة العلمية وليدة العادة أو الغريزة.

خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نقدم حججا مختلفة تثبت إفلاس الاستقراء كمنهج للبحث العلمي، بما في ذلك البحث اللساني، نلخصها بما يلي :

1) عدم اتباع العلماء لخطوات هذا المنهج بالترتيب الذي ينص عليه من نظروا له.
2) استحالة اعتبار الملاحظة نقطة البداية في البحث العلمي.
3) استحالة تقديم أي تبرير يثبت قدرة الاستقراء على تحصيل نتائج صحيحة عند تطبيقه.

تنطبق هذه الحجج على البحث اللساني الغربي (جزء 3) والعربي (جزء 2) على حد سواء. كما ويجب أن نضيف هنا انتقادين آخرين يتعلقان بخصوصية الاستقراء في البحث اللساني الغربي والعربي، دون تعميمهما على الاستقراء في العلوم الطبيعية :

4) رفض التفسير كهدف من أهداف البحث اللساني (جزء 2).
5) رفض الاستنباط كمرحلة من مراحل التفكير العلمي (جزء 2).

لقد رفض تشومسكي الاستقراء كمنهج للدرس اللساني، وخلص بنتيجة على غاية من الأهمية مفادها أن حال من يبحث عن مثل هذا المنهج كحال

الظمآن لا يكف عن ملاحقة السراب طلبا للماء، فلا هذا واجد الماء ولا ذلك عاثر على منهجه. وبناء على ذلك دعا تشومسكي إلى صب الاهتمام على تحديد المعايير لروز النتائج التي يتوصل إليه البحث اللساني، فإذا ما انطبقت هذه المعايير على نتائج البحث اللغوي صرح الباحث بصحتها أو مصداقيتها العلمية. وبالرغم من اتفاقنا مع تشومسكي في اتجاهه العام هذا، إلا أنا لا نوافقه الرأي على كل المعايير التي طرحها في هذا الخصوص وشرحها شرحا مسهبا في كتابه **جوانب من نظرية النحو** (Aspects of the Theory of Syntax). ونرجو أن يعذرنا القارىء إذا ما أحجمنا عن متابعة هذه النقطة هنا وذلك لخروجها عن صلب البحث.

ونحن إذ نرفض الاستقراء كمنهج للبحث اللساني، نرفض أيضا كل المحاولات التي تحاول الربط بين هذا المنهج والعلمية في البحث اللساني العربي، قديمه وحديثه، بما في ذلك حكم صبحي الصالح وعادل سلمان بعلمية البحث اللساني العربي القديم انطلاقا من الأرضية الاستقرائية التي ألصقاها به (جزء 2) وحكم تمام حسان بعلمية البحث اللساني العربي الحديث إذا ما اتخذ الاستقراء منهجا له.

كما ويرفض تشومسكي الوقوف عند الوصف كحد لا تتعداه الدراسات اللسانية. ويدعو بالمقابل إلى اعتبار التفسير هدفا من أهداف الدرس اللساني، بالاضافة إلى الوصف طبعا. ونحن إذ نتفق مع تشومسكي بهذا الاتجاه إلا أنا لا نقبل كل التفسيرات التي يقدمها، أو يقدمها أتباعه، للظواهر اللغوية، خاصة وأن بعضها يعبق برائحة الميتافيزيقيا الحادة. وقبولنا بالتفسير كغاية من غايات الدرس اللساني يعني أنا نرفض موقف الوصفيين الداعي إلى إسقاط التفسير من معجم البحث اللغوي، بما في ذلك طبعا موقف تمام حسان الذي بيناه في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

إلا أن الأمانة العلمية تتطلب من عدم المبالغة في حكمنا السلبي هذا على أتباع الاتجاه الوصفي الاستقرائي. فالاتجاه الوصفي الاستقرائي ساد في الغرب ، وخاصة في أمريكا، كردة فعل ضد الدراسات اللغوية التقليدية التي اعتبرت قواعد اللغتين اليونانية واللاتينية نموذجا ينطبق على كل اللغات الأوروبية، وغيرها من اللغات أيضا. وما الدعوة لاتباع المنهج الاستقرائي الوصفي إذن إلا محاولة للفكاك من أخطبوط هذه الدراسات التقليدية التي اهتمت باللغة المكتوبة أكثر من اهتمامها باللغة المحكية، هذا بالاضافة إلى اتجاهها المعياري المتزمت.

ولا يختلف الوضع الذي واجهه تمام حسان وصبحي الصالح في بداية الدراسات اللسانية العربية الحديثة عن هذا. فالبحث اللساني العربي كان يدور في الخمسينات من هذا القرن في فلك الدراسات اللغوية التقليدية، التي صبت اهتمامها على اللغة المكتوبة دون المحكية والتزمت المعيارية هدفا لها. كما أن هذه الدراسات التقليدية كثيرا ما أوغلت في التفسير الميتافيزيقي الذي لا يمكن دحض نتائجه على الاطلاق، وخاصة في المراحل المتأخرة للبحث اللساني العربي القديم. ويتضح هذا الأمر جليا إذا ما عاد القارىء إلى بعض أنواع العلل التي نراها متوافرة في كتب الأصول النحوية.

وفي الغرب تزامن الاتجاه الوصفي الاستقرائي في البحث اللساني مع المدرسة السلوكية في علم النفس التي اتخذت من الملاحظة والوصف دعائم لها في دراستها للسلوك الإنساني، بما في ذلك السلوك اللغوي. ويبدو أثر هذه المدرسة واضحا في كتابات بلومفيلد الذي أبعد المعنى من حدود الدرس اللغوي وذلك، على رأيه، لصعوبة ملاحظة الجانب الدلالي في العمل أو السلوك اللغوي ملاحظة مباشرة.

وخلاصة القول هنا إن أي تقييم للاتجاه الاستقرائي الوصفي في البحث اللساني لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار المناخ العام الذي احتوى هذا البحث في النصف الأول من القرن العشرين، وذلك حتى لا تأتي الأحكام قاسية مبتورة عن سياقها التاريخي.

وبالطبع لا يتوجب علينا الالتزام بمثل هذه الروح عند تقييم أي تحيز للاستقراء والوصف في أيامنا هذه، فعهد الاستقراء والوصف بلا تفسير منظم ولى وانتهى.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1) حسان، تمام : **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،1980.

2) ـــــــــ : **الأصول : دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه لغة، بلاغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982.

3) زكريا، فؤاد : **التفكير العلمي**، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

4) الصالح، صبحي : **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، 1981.

5) سلمان، عادل : «الاستقراء في النحو» **مجلة المجمع العلمي العراقي**، الجزء الثالث، المجلد الخامس والثلاثون، 1984، ص 142-187.

6) الفاسي الفهري، عبد القادر : **اللسانيات واللغة العربية : نماذج تركيبية دلالية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1982.

Foreign References

(1) Bloomfield, L. : Language, George Allen and Unwin, London, 1976.

(2) Chalmers, A.F. : What Is This Thing Called Science ? An Assessment of the Nature and Status of Science and its Methods, Open University Press, Milton Keynes, 1978.

(3) Chomsky, N. : Aspects of the Theory of Syntax, M.I.T. Press, Cambridge, Mass., 1966.

(4) Cook. W.A. : Introduction to Tagmemic Analysis, Holt, Reinhart and Winston, New York, 1971.

(5) Dixon, R.M.W.: Linguistic Science and Logic, Mouton, The Hague, 1963.

(6) Firth, J.R. : Papers in Linguistics 1934-1951, Oxford University Press, 1957.

(7) Halliday M.A.K. : «Categories of the Theory of Grammar», Word, Vol. 17, 1961, pp. 241-292.

(8) Hanson, N.R. : Patterns of Discovery, Cambridge University Press, 1975.

(9) Harris, Z.S. : Structural Linguistics, Chicago, 1951.

(10) Hockett, C.F. : A Course in Modern linguistics, McMillan, New York, 1958.

(11) Pike, K.L. : «Toward the Development of Tagmemic Postulates» in R.M.Brend and K.L. Pike (eds.) Tagmemics Vol. 2 : Theoretical Discussion, Mouton, The Hague, pp.91-127,1976.

(12) Popper, K. : Conjectures and Refutations, Routledge and Keegan Paul, London, 1974.

(13) de Saussure, F. : Course in General Linguistics, Fontana/ Collins, 1970.